

زبدة الأصول

[60] القوية التي لا يمكن اثبات اساس الدين باقوي منها . الفروع التي توهم فيها المنع عن العمل بالمقطع الامر الثاني: في الفروع التي توهم فيها ، المنع عن العمل بالقطع بالحكم والجواب الاجمالي في جميع تلك الفروع ان الحكم الذي نريد اثباته ويكون مخالفا للعلم ويلزم منه المخالفة العملية ، ان كان حكما ظاهريا ، لا يثبت لانه يكون في فرض الجهل بالواقع وان كان حكما واقعيا ، فهو يوجب التخصيص في ذلك الدليل ، نأير الدليل الدال على ثبوت حق المارة ، فانه لا يصح ان يقال ان هذا الحكم مخالف لما علم من حرمة اكل مال الغير بغير رضاه ، فانه يختص بغير هذا المورد ، واما الجواب التفصيلي فهو بتوقف على بيان كل واحد منها . الاول: ما لو ادع شخص درهمين عند شخص ، وادع الاخر عنده ، درهما واحدا ، فتلف احد الدراهم عند الودعي: فانهم حكموا بانه لصاحب الدرهمين درهم ونصف ولصاحب الدرهم نصف درهم ، فلو انتقل النصفان منهما الى ثالث بهبة ، ونحوها واشتري بمجموعهما ثوبا ، فانه تفضيلا بعدم دخول الثوب بتمامه في ملكه لان بعض الثمن ملك الغير قطعاً فلا يجوز الصلاة فيه ولا لبسه ولم يلتزم الاصحاب بذلك . واجيب عنه باجوبة . منها : ان الخبر الذي يكون مستند هذه الفتوى ضعيف السند ذكره الشهيد (ره) وفيه انه بعد افتاء الاصحاب بمضمونه لا مجال للمناقشة فيه سنداً . ومنها : ان الامتزاج موجب للشركة ويوجب صيرورة كل جزء من الدراهم بينهما اثلاثا ، فما سرق يكون من مالهما ، لان من احدهما حتى يلزم المحذور المذكور . وفيه : ان الامتزاج في مثل المقام لا يوجب الشركة هو محرر في محله ، مع ان لازم ذلك اعطاء درهم وثلث لصاحب الدرهمين وثلثي الدرهم ، لصاحب الدرهم الواحد كما نسب الى العلامة (ره) الالتزام بذلك . ومنها : انه لا يكون الحكم في نفسه تاما . وفيه انه لا وجه له سوى ضعف سند